كوميونتي اللاينس || لهذه الأسباب استراتيجية مصر تجاه دول النيل غير قابلة للاستمرارية

الجمعة 5 ديسمبر 2025 12:00 م

تحت عنوان: "نزاعـات مياه النيل والحلول الإقليميـة"، سـلط موقع "كوميونتي اللاينس"، الضوء على التوترات التي انـدلعت مؤخرًا بين مصـر وإثيوبيا بشأن سد النهضة الإثيوبي.

واتهمت مصـر إثيوبيـا بالمسؤوليـة عن الفيضانات الأخيرة من خلال عمليات بناء أحاديـة الجانب. ودعا قائـد الانقلاب عبـدالفتاح السيسـي إلى تدخل دولي وإبرام اتفاقية ملزمة قانونًا لتنظيم استخدام السد.

في المقابل، تتهم إثيوبيا مصر بالتمسك بـ"العقلية الاستعمارية" التي تُعيق التعاون الإقليمي. ولا يزال النزاع دون حل، إذ يتبادل الطرفان اللوم في تصعيد الأزمة وتقويض الثقة المتبادلة.

أصداء الماضي والتوترات المتصاعدة اليوم

يصف التقرير، جغرافية حوض النيل بأنها معقدة، إذ تمتد على عشـر دول تعتمد على النهر بدرجات متفاوتة. بالنسـبة لدول مثل إثيوبيا وأوغندا ورواندا والسودان، يتدفق النيل عبر أجزاء كبيرة من أراضيها.

وفي المقابل، رغم اعتماد مصـر بشـكل شـبه كامل على النيل كمصـدر للمياه العذبـة، إلا أنها لا تُسـهم إلا قليلاً في تدفقه. إذ يأتي أكثر من 97 بالمائة من مياه الري في مصر من النيل، بينما تقع معظم مصادره عند المنبع- في دول كانت تاريخيًا محدودة في استخدامه.

وأرجع ذلك إلى هـذا الاسـتخدام غير المتكافئ إلى معاهـدات تعود إلى الحقبة الاسـتعمارية. فقد منحت اتفاقية عام 1929 بين مصر وبريطانيا مصر حق النقض (الفيتو) على أي مشاريع مائية في المنبع.

ولاحقًـا، قسّم الاتفاق الثنائي لعام 1959 بين مصـر والسودان مياه النيل بين البلدين، مُخصصًا 55.5 مليار متر مكعب لمصر و18.5 مليار متر مكعب للسودان، دون أن يُترك أي حصة لدول المنبع مثل إثيوبيا وكينيا وأوغندا.

لم تُسـتبعد هذه الدول من عملية التفاوض فحسب، بل مُنعت أيضًا (عبر معاهدات) من استخدام ولو قطرة واحدة من مياه النيل دون موافقة دول المصب.

في المقابل، أشار إلى مثل السد العالي في مصـر وقناة جونقلي غير المكتملة والتي رأى أن الهدف منها تعزيز السيطرة المصرية على النهر. وعلى الرغم من أن هـذه المشـاريع ساهمت في اسـتقرار إمـدادات المياه وتوليـد الطاقـة في مصـر، إلا أنها عبّرت أيضًا عن عـدم رغبتها في تقاسم الموارد.

على سبيل المثال، اسـتُهدفت إثيوبيا صـراحةً بضغوط دبلوماسية واقتصادية لوقف أي خطط تنمية تتعلق بالنيل الأزرق. وعارضت مصر بشدة خطـة تنزانيا لبناء خط أنابيب من بحيرة فيكتوريا، وحـذرت كينيا من الانسـحاب من المعاهـدات الاسـتعمارية، واصـفةً هـذه الإجراءات بانتهاك القانون الدولي، بل وعمل عدواني.

وذكر التقرير، أن ردود فعـل دول المنبع ازدادت قوةً بمرور الوقت، حيث يرفض الكثيرون الاتفاقيـات الاسـتعمارية، معتبرين أنها فُرضت دون موافقة، ولا تعكس احتياجات العصر الحديث.

وقالت إن إثيوبيا أصـبحتاعلى وجه الخصوص، أكثر حزمًا في تطوير سـد النهضـة لمواجهـة تحـدياتها المائيـة والطاقة. وقد افتُتح رسـميًا في 9 سبتمبر، بعد اكتماله في يوليو.

ويقع السد على النيل الأزرق، وهو أكبر سد كهرومائي في أفريقيا، بسعة 5.15 جيجاواط، ويهدف إلى تلبية احتياجات إثيوبيا المحلية من الطاقة ودعم صادراتها من الكهرباء.

وأشار التقرير إلى أنه على الرغم من أن إثيوبيا تعتبر المشـروع حافزًا للتنميـة الإقليمية، إلا أن إطلاق السد زاد من حدة التوترات، لا سـيما مع مصر، التي لا تزال قلقة بشأن الآثار المحتملة على أمنها المائي.

ولا تزال مصر تعتبر هذه المشاريع تهديدًا وجوديًا، مما يعزز عقلية "المحصلة الصفرية" التي تُعتبر فيها أي مكاسب لدول المنبع خسارة لمصر، بحسب التقرير.

تعزيز العلاقات الإقليمية لمعالجة القضايا المشتركة

وبينما تتصاعـد التوترات، حـذر التقرير من أن جميع دول حوض النيل تواجه تحـديات تنمويـة متشابهـة: انعـدام الأمن الغـذائي، ونقص الطاقة، والنمو السكاني، والتدهور البيئي. وقال إن هذه الصراعات المشتركة ينبغي أن تُشكّل أساسًا للتعاون لا مصدرًا للصراع.

وتُعزز المبادرات الإقليميـة، مثل مبادرة حوض النيل، والمبادئ الدوليـة، بما فيها قواعـد هلسـنكي، الاسـتخدام العادل والمعقول لموارد المياه العابرة للحدود.

تُعزز هـذه الأطر الاحترام المتبادل والمنافع المشتركـة والإدارة التعاونيـة لموارد المياه. إلا أن التقـدم كان بطيئًا بسـبب انعـدام الثقة، وغياب آليات التنفيذ، والإجراءات الأحادية التي تُقوّض التعاون.

علاوةً على ذلك، تُؤثر التهديـدات البيئيـة، كالتصـحر وإزالـة الغابات والجفاف، على المنطقة بأكملها. فمع امتداد الصـحراء الكبرى جنوبًا، تُفقد الأراضـي الخصـبة، وتُجبر المجتمعات على النزوح. ولا يُمكن مواجهـة هـذه التحديات بفعالية إلا من خلال التخطيط الشامل للحوض، وتحسـين حصاد المياه، واعتماد ممارسات مستدامة لاستخدام الأراضي، كما يشير التقرير.

من السياسة إلى الشراكة: مفاتيح التقدم الإقليمي

وأوضح أنه على الرغم من التصريحات القوية الصادرة عن المؤسسات العالمية، لا زالت أفريقيا تعاني من الفقر والتخلف ونقص البنية التحتية. وتتفاقم هذه المشاكل في مناطق مثل حوض النيل، حيث يحدّ شحّ المياه من الإنتاجية الزراعية ويعرقل النمو الاقتصادي. ولعكس هذا التوجه، لا بد من الإرادة السياسية والتعاون الدولي.

وشدد على أنه يجب على جميع الدول المشاطئة أن تعمل على إرساء إطار قانوني ومؤسسي يضمن توزيعًا عادلًا للمياه ويحمي حقوق مستخدميها من المنبع والمصب. وينبغي أن تشمل هذه الأطر آلياتٍ لتسوية النزاعات، وبناء القدرات، والتدريب الفني، وتطوير مشاريع مائية مشتركة، قائلاً إن هذا التعاون لن يُخفف التوترات فحسب، بل سيعزز أيضًا التكامل الاقتصادي والاستقرار الإقليمي.

ورأى في الوقت ذاته أنه لم تعد استراتيجية مصر الحالية، القائمة على الحفاظ على الهيمنة ومعارضة تطوير المنبع، قابلة للاستدامة. فالتحولات الجيوسياسية وتراجع نفوذ الحلفاء الخارجيين، مثل الولايات المتحدة، تفرض على مصر التكيف.

وأشار إلى أن النهج التعاوني والشامل من شأنه أن يمكّن مصر من تأمين احتياجاتها من المياه مع دعم التنمية في جيرانها، وفي الوقت نفسه فإن الاستمرار في معارضة تقاسم المياه بشكل عادل يهدد بعدم الاستقرار الإقليمي والصراع المحتمل وفقدان حسن النية الدولية.

3 توصيات أساسية

وقال التقرير، إن دول حوض النيل تقف عند مفترق طرق حاسم. فإما أن تُصرّ على إجراءاتها الأحادية والاعتماد على اتفاقيات عفا عليها الزمن، مما يُعرّضها لمزيد من الصراعات، أو أن تختار مسار التعاون لضمان استدامة المياه والاستقرار الإقليمي على المدى الطويل.

ومع توقعات بارتفاع عدد سكان المنطقة من أكثر من 400 مليون نسمة حاليًا إلى أكثر من 556 مليون نسمة بحلول عام 2050، فإن القرارات المتخذة الآن ستُشكّل مستقبل رفاهية وازدهار الأجيال القادمة.

وللمضي قدمًا، يقترح التقرير ثلاث خطوات رئيسة ضرورية:

رفض المعاهدات الاستعمارية العتيقة والتفاوض على اتفاقية جديدة لتقاسم المياه على مستوى الحوض استناداً إلى المبادئ القانونية الدولية، مثل قواعد هلسنكي.

إعطاء الأولوية لمشاريع التنمية المشتركة في مجالات الري والطاقة الكهرومائية وإدارة الفيضانات التي تعود بالنفع على كل من الدول الواقعة أعلى النهر ودول المصب.

بناء مؤسسات وقيادات قوية، بدعم من الشركاء الدوليين، لتعزيز الشفافية والمساءلة والاستدامة.

الماء ليس ضروريًا للحياة فحسب، بل هو أيضًا ركيزة أساسية للسلام والتنمية المستدامة. بالاحترام المتبادل والإرادة السياسية القوية والقيادة الحكيمة، يمتلك نهر النيل القدرة على التحول من مصدر للصراع إلى شريان حياة موحد لجميع الدول التي تتشارك ضفافه.

https://fresnoalliance.com/nile-water-disputes-and-regional-solutions/

تقارير

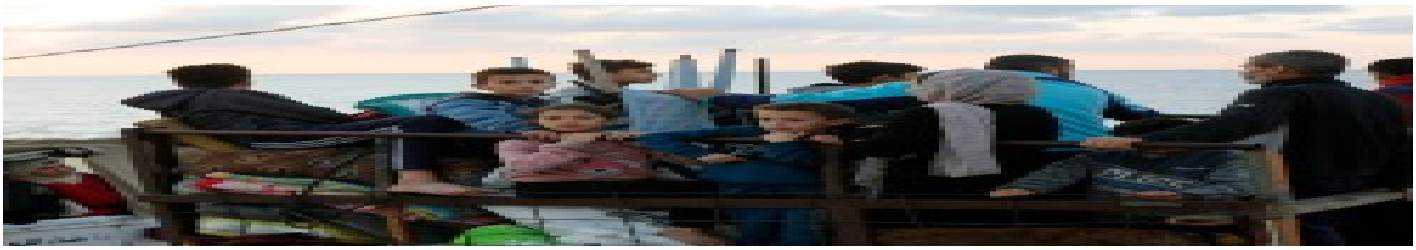

الأونروا: الضفة الغربية على أعتاب أسوأ أزمة نزوح منذ 1967

الأحد 28 سبتمبر 2025 12:31 م

تقارير

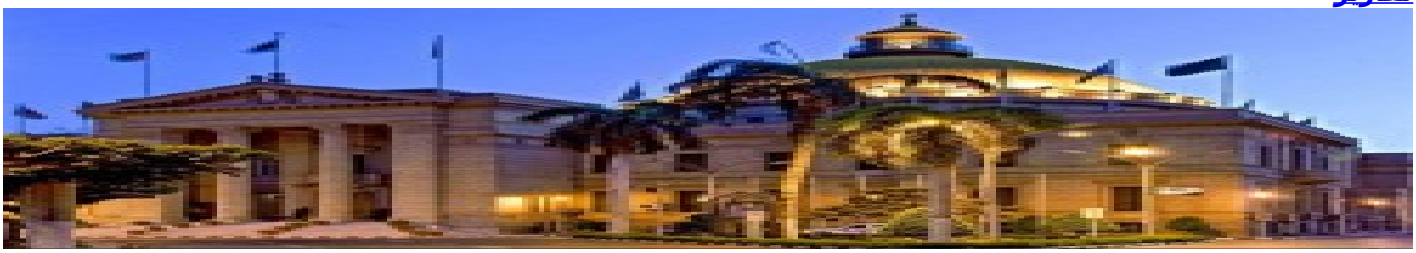

فضيحة أكاديمية تهز جامعة القاهرة.. بحث تطبيل لخطابات وهمية للسيسي!... تفاصيل ما حصل!

الخميس 10 يوليو 2025 08:00 م

مقالات متعلقة

داشة دودح دنع ةلّيلق ةدعاسم دجتو فنعلا نم بهرهة ةينادوس تلاثاع :نيئجلا نومعّطي نوئجلا || زرتيور

رويترز || لاجئون يطعّمون لاجئين: عائلات سودانية تهرب من العنف وتجد مساعدة قليلة عند حدود تشاد

زجعلا رجب يف امهرودب نافرغت اسنرفو اينايطيرب امنيب تانكّسملا ىلع نهارب بمارتو رجفنت اكيرمأ نوبد ..رذّحت تيرتس لوو

وول ستريت تحذّر.. ديون أمريكا تنفجر وترامب يراهن على المسكّنات بينما بريطانيا وفرنسا تغرقان بديونهما في بحر العجز

ةيباهرإ ةمظنم نيملسملا نانوخلإا فينصتب بعلاتي بمارت || زيارتربإ نانكيرمأ

أمريكان إنتربرايز || ترامب يتلاعب بتصنيف الإخوان المسلمين منظمة إرهابية

؟ةيساق ةيابج ةنيكام ىلإ نيحلافلا ضرأ "يسيسلا فاقوأ" لوّحتُ فيك ..نادفلا افًلأ 45 ىلإ ءينج 400 نم

من 400 جنيه إلى 45 ألفًا للفدان.. كيف تُحوّل "أوقاف السيسي" أرض الفلاحين إلى ماكينة جباية قاسية؟

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية

- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

إشترك أدخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2025 ©